

منوعات

MEDIA

أخبار كاذبة

تنتشر أخبار يدعي متداولوها أن فرنسا تجرم كل من يحاول أن يجري تحليل حمض نووي لمعرفة إن كان أبناؤه من صلبه، إلا أن هذا الادعاء مغلط، فالقانون الفرنسي لا يجرم من يطلب فحص حمض نووي ضمن الأطر القانونية.

يتداول مستخدمون صورة يدعون أنها لرئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي وهو يعمل على ضوء الشموع تضامنا مع الشعب العراقي، على خلفية تراجع التزويد بالتيار الكهربائي، لكن الادعاء خطأ، فالصورة متلاعب بها والشموع مركبة.

ظهرت صور قيل إنها تظهر شاباً أوقفته السلطات في ليبيا حين حاول الدخول إلى حفل زفاف متكرراً بزيت امرأة، لكن الادعاء غير صحيح، فالصور تظهر شاباً هرب من السجن في باراغوي متكرراً بزيت امرأة قيل إن تلقي السلطات القبض عليه.

شارك مستخدمون، وتحديدًا في مصر، تصريحات منسوبة لشيخ الأزهر، جاء فيها أن على الفتيات الالتزام باللباس الشرعي تحت طائلة محاسبتهن في قضية فجور، إلا أن هذه الادعاءات غير صحيحة، وشيخ الأزهر لم يدل بتصريحات مماثلة.

هجرة الخبرات التقنية المصرية: ليست من أجل المال

كشفت دراسة حديثة أن مصر على رأس قائمة الدول الأكثر طرداً للعقول المبدعة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وهي ظاهرة ستحرم البلاد من التقدم في القطاع، ويبدو أن الحوافز المادية ليست السبب الوحيد للهجرة

التعليمية التقنية والمتخصصة في نظم المعلومات في ضح المزيد من حملة الشهادات، «من بين ألف منهم، يُعدون على أصابع اليد الواحدة من يمتلكون مهارات فنية وتقنية، وهم سرعان ما يلتحقون بأول فرصة للسفر والهجرة». يعترف توفيق بأنه يكافح لبقاء شركته مفتوحة، حتى لا يضطر للعمل فنياً عن بُعد لصالح إحدى الشركات العاملة، لافتاً إلى أن «العديد من شركات نظم المعلومات والتقنية أغلقت أبوابها، أو اضطر أصحابها للانتقال بالكامل للخارج بعمالقتها وفنييها، حيث تكلفة التشغيل آيسر وفرص الربح أوفر»، مضيفاً: «لولا أن أبنائي كبروا، وصارت لي ارتباطات والتزامات تجاه أهلي وأسرتي هنا، لهاجرت». يقدر توفيق، في حديثه لـ «العربي الجديد»، تزايد معدلات هجرة العقول التقنية أخيراً بانتشار فيروس كورونا، بشكل «دفع الشركات لإتاحة العمل من المنزل لموظفيها، ما أحدث ضغطاً هائلاً على طلب منظومات تقنية تتيح العمل من المنزل، ومع قلة الكوادر الفنية هناك، استعانت بعمالة من دول أخرى، وكانت مصر أقرب جغرافياً من الهند، المنافس الأكبر والأقوى عالمياً في هذا المجال، والتي صادفت رغبة المصريين في الهجرة إلى الخارج». البرمجة وخدمات تكنولوجيا المعلومات لا تحتاج لانتقال الفني إلى مقر العمل، حيث يعمل هؤلاء أصلاً في شركاتهم في مصر من منازلهم، فلماذا انتقلوا إلى أوروبا والخليج بينما كان بإمكانهم العمل وسط أهلهم في مصر، والحصول على مرتبات بالدولار من شركات في الخارج؟

يرجع طارق سليمان، وهو مبرمج مصري يعمل في ألمانيا، الأمر إلى رغبة الشباب في ترك البلاد. يقول: «جاءت فرصة العمل مبرراً مناسباً للهجرة». ويضيف متحدثاً لـ «العربي الجديد»: «على الرغم من أنه من الأفضل للمرء مادياً أن يجلس في بلاده، ويحصل على الأجر نفسه، فإن المعيشة في الخارج أقل وطأة على النفس من العمل في الداخل حيث التهديدات كثيرة». ويردف: «أردت أن أعيش في بلد حيث أعامل باحترام».

يتفق معه في الرأي خالد، وهو مبرمج شاب سافر إلى تركيا قبل سنوات من دون فرصة عمل. ويقول لـ «العربي الجديد»: «الخروج كان هو الاختيار الأول، كي أستطيع أن أتفكك بحرية، وأعمل بحرية، وقلت لنفسي إنني ساجد فرصة للعمل لأن مجالتي مطلوب، واكتشفت أن زملائي في شركات أخرى خرجوا للسبب نفسه، وكان العمل حجة للخروج».

حديثي التخرج، بينما يشمر هو عن ساعديه ويساعد معهما، مثل أي فني، لكي يتمكن من الوفاء بالتزامات العملاء الفنية، وخاصة على مستوى دعم المدارس. يقول توفيق، مفضلاً الاكتفاء بذكر اسمه الأول فقط، إنه يعاني لإيجاد مبرمجين أكفاء بعد استقطاب دول الخليج وأوروبا المبرمجين لهم، فيما تستمر المعاهد

مصر على رأس قائمة الدول الأكثر طرداً للعقول المبدعة

شهور يطلب فنيين لتوظيفهم في شركته، كان يتقدم إليه خريجون لنظم المعلومات «لا يستطيع الواحد منهم تنزيل نسخة ويندوز أو تنفيذ مهمات بدائية على الإنترنت أو في البرمجة». أما توفيق، فقد نجح في الاستمرار على رأس شركته المختصة بتكنولوجيا المعلومات التعليمية التي بقي فيها اثنا عشر فقط من التقنيين

القاهرة - عبد الكريم سليم

حين كانت وزارة الإسكان المصرية تعلن عن طرح مقابر للمغتربين بالدولار الأميركي، أعلنت شركة لينكد إن للتوظيف عن نتائج دراسة شاملة وموسعة، بالتعاون مع البنك الدولي، أظهرت تبوأ مصر رأس قائمة الدول الأكثر طرداً للعقول المبدعة في مجال تكنولوجيا المعلومات. وجاء على رأس المجالات التي تخسر فيها مصر كوادرها المبدعة الجوهري، تلتها البرمجيات والثكاء الاصطناعي. وأفادت الدراسة نفسها بأن أكثر الدول المستفيدة من المواهب المصرية هي الإمارات العربية المتحدة، ثم ألمانيا، وكندا، والكويت، والولايات المتحدة الأميركية. هذه ظاهرة قديمة، وما استجد عليها ويعد أخطر منها هجرة المهارات المتخصصة في الشؤون الصحية، مثل الأطباء والمرضين، كما يقول «نادر»، وهو اسم مستعار لواحد من أساتذة تكنولوجيا الفضاء الذين يعملون في الخارج. يوضح نادر أن مسألة هجرة العقول المبدعة من أجل فرص أفضل ليست مشكلة في حد ذاتها، وهي ظاهرة عالمية، إذ ينتقل صاحب التخصص الدقيق إلى بلد تتوفر فيه قاعدة علمية ومنظومة تستفيد من تخصصه وتغديه، لكن الخطر الذي تظهره دراسة «لينكد إن» يتمثل في «نزيف الكوادر التي تعتمد عليها صناعات مهمة وأنشطة حيوية»، مستدلاً على ذلك بهجرة الأطباء أخيراً، ما يهدد المنظومة الصحية في مصر. «نادر» الذي فضل عدم كشف هويته، خشية على أسرته في مصر، يرى في هجرة الكوادر والمهارات التقنية للخارج «خطراً سينتج عنه تأخر في هذه الصناعات».

يوافقه في ذلك سامح، وهو مبرمج شاب فضل أن يتحدث لـ «العربي الجديد» باسمه الأول فقط تجنباً للملاحقة الأمنية. يقول إنه اختار أن يعود «صناعياً» (فنياً)، بعد أن كان صاحب شركة يعمل فيها فنيون، وهو يقدم خدمات البرمجة بنفسه لشركات خليجية بينما يعيش في القاهرة. ويضيف، في حديثه لـ «العربي الجديد»: «لولا التزامات أسرية تجاه والدي المسنين، للحتت بالمبرمجين الشباب الذين كانوا يعملون معي وسافروا إلى أوروبا والخليج على مدى السنوات الماضية».

ينتقد سامح مناهج معاهد وكليات متخصصة بنظم المعلومات «باتت وظيفتها أن تعطي للطالب شهادات للتأجيل من التجنيد، في حين أن المواد التي تدرس انتهت صلاحيتها، وباتت غير مطلوبة للسوق مع تسارع التقدم، ولا ينجو إلا من تدرب». حينما ظل سامح



يستقطب الخليج وأوروبا وأمريكا الخبرات المصرية (خالد حسوقي/ فرانس برس)

«آر تي» الروسية تواجه حظر البث في محكمة أوروبية

لوكسمبورغ - العربي الجديد

توجه الفرع الفرنسي من قناة آر تي الإخبارية الروسية إلى محكمة أوروبية، الجمعة، للطعن في حظر البث المفروض عليها، ضمن عقوبات الاتحاد الأوروبي المفروضة على موسكو بسبب غزوها لأوكرانيا، بحسب ما أفادت به وكالة فرانس برس. كانت وسائل الإعلام الروسية المملوكة من الدولة، والمتفرعة من «آر تي» (روسيا اليوم سابقاً) و«سبوتنيك»، قد تعرضت لحظر بثها التلفزيوني وعلى الإنترنت في الاتحاد الأوروبي، منذ 2 مارس/ آذار الماضي، بتهمته نشر معلومات مضللة، على خلفية الاجتياح الروسي لأوكرانيا. ورفض وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، في مارس، الاتهامات بأن التكتل الأوروبي يجمع حرية الإعلام، وقال أمام البرلمان الأوروبي: «إنها ليست وسائل إعلام مستقلة، إنها أسلحة في نظام التلاعب الذي يعتمد الكرمليين». وذهب محامون يمثلون النسخة الفرنسية من «آر تي» إلى محكمة العدل الأوروبية في لوكسمبورغ الجمعة، ليقولوا إن الحظر ينتهك قوانين حرية المعلومات. وفقاً لوكالة فرانس برس، جادل المحامي إيمانويل بيونيكاً أمام القضاة بأن المجلس الأوروبي، وهو الهيئة التي تمثل حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، «لا يحق له إسكات وسيط صحافي أوروبي». ورد ممثل المجلس رافاييل ماير بالقول إن الحظر ضروري لحماية النظام العام من «الخطاب الدعائي الذي لا يمكن إنكاره» لـ «آر تي».

ومن المتوقع أن يتخذ القضاة قرارهم خلال الأشهر المقبلة. في مارس، اتهمت رئيسة قناة الفرع الفرنسي من «آر تي» البنك الفرنسي سوسيتيه جنرال بتجسس حسابات مصرفية لبعض الموظفين الروس في فرنسا. وقالت أكسينيا فيدوريفا على قناة «تيليفرام» الروسية حينها: «قام بنك سوسيتيه جنرال بتجسس الحسابات الخاصة (التي تحول إليها) رواتب العديد من موظفينا الروس في فرنسا». وأضافت: «إنه تمييز حقيقي على أساس الجنسية، فرنسا تصل مجدداً إلى أدنى المستويات».



(Getty)

في خدمة «فيسبوك نيوز». وحذرت «وول ستريت جورنال» من أن تراجع «فيسبوك» عن الدفع لناشري الأخبار الأميركيين سيشكل نهاية وفاق معين في العلاقة المشحونة بين صانعي المحتوى وعملقة التواصل الاجتماعي. انتقد الناشرون الذين كافحوا من أجل التنافس على عائدات الإعلانات الرقمية ضد «غوغل» و«فيسبوك» عمالقة التكنولوجيا، لعدم دفعهم مقابل المحتوى الإخباري الذي تُعرض ويُشارك على منصاتهم. وكانت شركة نيوز كورب، الشركة الأم لشركة داو جونز، من بين أكثر النقاد صراحة.

هل تراجع «فيسبوك» عن شراكاتها مع ناشري الأخبار؟

واشنطن - العربي الجديد

تخطط لإعادة النظر في الشراكات الحالية. تتطلع الشركة إلى توظيف استثماراتها بعيداً عن الأخبار نحو الخدمات التي تجذب مبتكري المحتوى، وتحديد أولئك الذين يعدون فيديوهات قصيرة، لتعزيز موقعها أمام منافسها الأبرز تطبيق تيك توك الذي تملكه مجموعة بايتدانس الصينية. كما تركت الشركة استثماراتها في عوالم ميتافيرس، وتحديدًا منذ إعلان توجهها الجديد وتغيير اسمها إلى «ميتا»، في الخريف الماضي. وقالت مصادر الصحيفة الأميركية أن مؤسس الشركة ورئيسها التنفيذي، مارك زوكربيرغ، مصاب بخيبة أمل بسبب جهود المشرعين حول العالم، الذين يسعون إلى إجبار الشركات مثل فيسبوك وغوغل على الدفع لناشريين مقابل أي محتوى إخباري يتاح على منصاتها. وأضافت أن هذه الجهود قللت من حماس زوكربيرغ إزاء التركيز أكثر على قسم الأخبار في «فيسبوك». الشهر الماضي، أعلنت الصحافية السابقة في شكتي أن بي سي وسي أن أن، كامل براون، أنها تولت دوراً جديداً أوسع في الإشراف على الشركات الإعلامية العاملة في «فيسبوك»، علماً أنها كانت مهندسة

كشفت مصادر مطلعة لصحيفة وول ستريت جورنال أن شركة ميتا (فيسبوك سابقاً) تعيد النظر في التزاماتها تجاه الناشريين، ما دفع بعض المؤسسات الإخبارية إلى الاستعداد لعجز محتمل في الإيرادات تصل قيمته إلى عشرات ملايين الدولارات الأميركية. بلغ متوسط الرسوم السنوية التي دفعتها الشركة لصحيفة واشنطن بوست أكثر من 15 مليون دولار، وأكثر بقليل من 20 مليون دولار لصحيفة نيويورك تايمز، وأكثر من 10 ملايين دولار لصحيفة وول ستريت، وفقاً للمصادر نفسها. هذه الرسوم التي تدفعها الشركة في جزء من صفقة أوسع تتعلق بخدماتها الإخبارية «فيسبوك نيوز» التي تقدم مجموعة من المقالات المختارة مجاناً للقراء. وافقت «فيسبوك» التي تدفع لناشري الأخبار مقابل عرض محتواها، عام 2019، على صفقة مدتها 3 سنوات مع ناشريين مختلفين، وتنتهي صلاحيتها هذا العام. «وول ستريت جورنال» أفادت، الخميس، بأن «فيسبوك» لم تبلغ الناشريين بأنها

